مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الاليات الروسية في مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية
اسم الكاتب: أ.م.د. علاء عبد الوهاب عبد العزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7938
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i36.368

TJFPS

36

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" الاليات الروسية في مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية "

" Russian procedures to counter the western economic sanctions"

Assistant Professor Dr. Alaa Abdulwahab Abdulazeez [a]
Imam Al-Kadhim College/ Department of Political Science [a]

ا.م.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز * [a]
كلية الامام الكاظم / قسم العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 08 Jul.2024
-Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:
- United Russia
- Western sanctions
- Russian policies
- Russian economy

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Economic sanctions have imposed on Russia by the western countries after it interferes in Ukraine. These sanctions consider as a deterrent punitive action to dissuade it from continuing the external endeavors.

Russia has hit by sanctions in 2014 after annex Crimea from Ukraine and other sanctions has been imposed by the western countries after the announcing of the military operations in Ukraine in 2022.

Russia has started to face these sanctions and mitigate its impacts on the its economy by adopting an internal and external policies based on its economic power.

*Corresponding Author: Alaa Abdulwahab Abdulazeez ,EMail: alaaabdulwahab@alkadhum-col.edu.iq ,Tel:009647702539537, Affiliation: Imam Al-Kadhim College/ Department of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 08 تموز 2024
-الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024
- التدقيق اللغوي 12 اب 2024
- القبول: 29 اب 2024
- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

الكلمات المفتاحية :
- **روسيا الاتحادية**
- **العقوبات الغربية**
- **السياسات الروسية**
- **الاقتصاد الروسي**

الخلاصة: تعرضت روسيا لعقوبات اقتصادية من الدول الغربية عقب تدخلها في أوكرانيا، اذ كانت هذه العقوبات اجراء عقابي رادع لروسيا وثنيها عن الاستمرار في مساعيها الخارجية، فتعرضت روسيا لعقوبات عام 2014 عقب ضمها لمنطقة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا والحال تكرر ذاته عندما فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا بعد اعلان الأخيرة عن قيامها بعمليات عسكرية في الأراضي الأوكرانية عام 2022، ولقد عملت روسيا على مواجهة هذه العقوبات والتخفيف من اثارها على الاقتصاد الروسي من خلال اعتماد سياسات داخلية وخارجية ارتكزت في ذلك على مقومات قوتها الاقتصادية.

المقدمة:

تعد العقوبات احدى الاليات التي تعتمدها الدول في التأثير ببعضها البعض، وعادة ما تلجأ الى استخدمها عندما ترى ان ما قامت به أو تقوم به دولة أخرى بأنه تهديد لمصالحها، ولذلك تعد العقوبات احدى الوسائل الاكراهية المتبعة في التفاعلات الدولية، ولذلك عمدت الدول الكبرى الى استخدام هذه الوسيلة للتأثير في الدول الأخرى لإجبارها على تعديل او تغيير سلوكها وتتنوع وتتعدد هذه العقوبات كالعقوبات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والاقتصادية ومن الممكن ان تُفرض على افراد او مؤسسات او دول، ولعل العقوبات الاقتصادية احد ابرز أنواع العقوبات التي تلجأ اليها الدول والمنظمات الدولية للتأثير في الدول الأخرى و وتتمثل هذه العقوبات بحظر كل اشكال التبادل التجاري والمالي والطرد من المنظمات الاقتصادية وإيقاف المساعدات والمعونات التي تتلقاها الدولة فضلاً عن تجميد الأصول العينية ورؤوس الأموال التابعة للدولة التي تفرض عليها هذه العقوبات، وبالمقابل فأن الدول التي تُفرض عليها هذه العقوبات عادة ما يكون لها رد فعل إزاء هذه العقوبات وهذا ما سيتم دراسته في هذا البحث.

تعرضت روسيا لعقوبات من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى عقب ازمة شبه جزيرة القرم 2014 ومن بعدها الحرب الاوكرانية 2022 اذ كانت هذه العقوبات ذات طابع اقتصادي تهدف الى إيقاع الضرر بالاقتصاد الروسي وبالتالي اضعاف قدرة روسيا مواصلة عمليتها العسكرية في أوكرانيا اولاً واجبارها على تعديل أدوارها الخارجية التي تتعارض مع المصالح الامريكية والاوربية ثانياً، مقابل ذلك كان لروسيا رد

على هذه العقوبات تمثلت باتخاذ إجراءات وسياسات على المستويين الداخلي والخارجي لمواجهة هذه العقوبات وتقليل اثارها السلبية على الاقتصاد الروسي.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في دراسة مقومات القوة الاقتصادية الروسية من خلال التطرق الى طبيعة البناء الاقتصادي والهيكل العام للاقتصاد الروسي وقدرته على مواجهة العقوبات والحيلولة دون تأثيرها على أداء روسيا لأدوارها الخارجية، كما تكمن أهمية البحث في معرفة طبيعة العقوبات التي تم فرضها على روسيا عقب تدخلها في أوكرانيا ودراسة الاليات التي اعتمدتها روسيا للرد على هذه العقوبات والتخفيف من اثارها.

إشكالية البحث : ان دراسة الاليات التي اعتمدتها روسيا في مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية تأتي في اطار معالجة مجموعة من الاشكاليات ابرزها: ما طبيعة ونمط الاقتصاد الروسي؟ وماهي قطاعاته الأساسية؟ ما طبيعة ونمط العقوبات التي فُرضت على روسيا وماهي الدول التي فرضت تلك العقوبات؟ ماهي السياسات التي اعتمدتها روسيا لمواجهة العقوبات ؟

فرضية البحث : انطلاقاً من التساؤلات أعلاه يقوم البحث على فرضية مفادها، ان بناء الاقتصاد الروسي وفق فق فلسفة وسياسات اقتصادية تمثل الهوية الروسية كانت الركيزة التي انطلقت منها الحكومة الروسية في إقرار سياسات داخلية وخارجية لمواجهة العقوبات والالتفاف عليها وكسر الطوق الذي فرضته على الاقتصاد الروسي.

مناهج البحث : تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي من اجل دراسة وتحليل الاليات التي اعتمدتها روسيا لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية، وتم استخدام المقترب التاريخي لدراسة مسيرة الإصلاح والتحديث الاقتصادي في روسيا بعد عام 1991 وتم استخدام المقترب التحليلي لبيان القطاعات الأساسية في الاقتصاد الروسي وتحليل العقوبات التي فُرضت على روسيا والسياسات التي اتخذتها في مجال مواجهة هذه العقوبات.

هيكلية البحث : بناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول طبيعة الاقتصاد الروسي وقطاعاته الأساسية، اما المطلب الثاني فقد تطرق الى العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا الاتحادية، في حين تناول المطلب الثالث سياسات مواجهة العقوبات.

المطلب الأول : طبيعة الاقتصاد الروسي وقطاعاته الأساسية

تعد روسيا من الدول التي شهد اقتصادها مرحلة انتقالية تمثلت بالتحول من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى نظام اقتصاد السوق بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا كدولة وريثة له، فمنذ عام 1992 بدأت مرحلة التحول والانتقال في الاقتصاد الروسي من خلال سياسات اقتصادية لتحقيق هذا التحول الذي تزامن مع اعتماد الاليات الديمقراطية كوسيلة لممارسة السلطة.

تمثلت الإجراءات والسياسات الاقتصادية بتقليل دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة وتعويم العملة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتفعيل دور القطاع الخاص في المساهمة في كل اشكال النشاط الاقتصادي وبدأت روسيا تظهر نفسها كدولة متجهة نحو تطبيق وتحقيق الاليات الرأسمالية والليبرالية في نظامها الاقتصادي والسياسي شأنها شأن دول أوربا الشرقية التي شهدت ذات التحولات عقب انتهاء الحرب الباردة [1].

ان هذه الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الحكومة الروسية في عهد الرئيس الأسبق (بوريس يلتسن) أدت الى مجموعة من المشاكل الاقتصادية، اذ اتبعت الحكومة سياسة تسريع التحول نحو الاليات الرأسمالية وإقامة نظام اقتصاد سوق فعال من خلال عملية حرق المراحل والعلاج بالصدمة، فكان لهذه الالية نتائج سلبية تمثلت بارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم الذي وصل عام 1993 الى 900% بسبب الغاء الدعم الحكومي وانخفاض الإنتاج، فلم تتلقى المشروعات الحكومية التمويل الحكومي والتدخل في سياسات الإنتاج من قبل الحكومة، كما ارتفع معدل البطالة بشكل متسارع حتى وصل الى 13% عام 1998 بعدما كان 5% عام 1993، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا وتزايدت الواردات السلعية وأصبحت مصدر تهديد للعديد من المشاريع الإنتاجية الروسية[2]، فكانت هذه السياسة التي اعتمدتها الحكومة ذات نتائج سلبية.

[1] Charles wolf, Thomas lang, russias economy: sings of progress and retreat on the transitionel road, (national deffence research insititute, 2006), p3.

[2] يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2020)، ص188. وكذلك ينظر: موقع البنك الدولي عل الانترنت من خلال الرابط : https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=RU&most_recent_year_desc=true

استمرت هذه التقلبات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الروسي حتى وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم عام 2000، منذ ذلك الوقت بدأت مرحلة التعافي في الاقتصاد الروسي وكانت نتيجة لمجموعة من السياسات أهمها الاعتماد على سياسات تلائم الواقع الروسي وتعكس هوية الدولة الروسية، اذ تمثله هذه السياسات بإعادة احياء دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وتأسيس شركات تابعة للحكومة تسهم في إدارة عمليات الإنتاج في القطاع الصناعي، واعتماد سياسة نقدية قائمة على تعويم سعر صرف العملة الوطنية من اجل مواجهة التضخم وتخفيض قيمة الروبل لجعل الصادرات الروسية تتمتع بتنافسية اكبر نتيجة لانخفاض أسعارها[1]، فارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات من 16,7% عام 2001 الى 26,9% عام 2006 والى 43,3% عام 2007[2]، كما بلغ في العام 2005 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي 6% وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف النمو المتوسط في دول مجموعة الثمانية، كما انخفضت الديون الخارجية خلال المدة من عام 2000 الى عام 2005 من 50% الى 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتم سداد ديون روسيا البالغة 3,3 مليار دولار الى صندوق النقد الدولي وسداد 51 مليار دولار من الديون المستحقة للدائنين في نادي باريس كما تضاعفت احتياطيات النقد الأجنبي اكثر من ثلاثة اضعاف لتصل الى اكثر من 225 مليار دولار خلال المدة من عام 2000 الى عام 2005[3]. كذلك اعتمدت الحكومة الروسية فرض الرقابة من البنك المركزي على النظام المصرفي وإلغاء القروض التي يتم اعطاءها للمؤسسات ذات الثقة الائتمانية الضعيفة او تلك المؤسسات التي يشتبه بتورطها بنشاطات إجرامية وهي خطوة تمثل اجراء وقائي لتلافي أي ازمة مالية تؤدي الى نتائج سلبية على الاقتصاد الروسي، فضلاً عن ذلك اعتمدت الحكومة على سياسات تقشفية في مواجهة عجز الموازنة الذي حصل عام 2014 في ظل انخفاض أسعار النفط والتي تزامنت مع العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا اذ حافظ الاقتصاد الروسي على نسبة عجز لا تتجاوز 3% من الناتج المحلي

---

[1] اوليغ بكلموفيتش، عاصفة مثالية: فرص مشروطة لتعافي روسيا من ازمتها الاقتصادية، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد 16،(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2016)،ص79.

[3] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=TM_RPCH,&sy=2001&ey=2010&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

[3] Charles wolf, Thomas lang, op cit,p8.

الإجمالي[1]. والجدول ادناه يوضح المؤشرات العامة للاقتصاد الروسي للمدة من عام 2006 الى عام 2014 والتي توضح تصاعد مؤشرات التعافي الذي شهده الاقتصاد الروسي عقب السياسات التي تم إقرارها بعد عام 2000.

جدول (1) المؤشرات العامة للاقتصاد الروسي للمدة من 2006 -2014

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1,060.901	1,393.416	1,779.109	1,307.927	1,633.111	2,046.621	2,191.484	2,288.428	2,048.836
معدل نصيب الفرد من الناتج (بالدولار الأمريكي)	7,426.005	9,761.368	12,464 244.	9,156.970	11,431 148.	14,306.432	15,287.967	15,928.699	14,007.50
الاستثمار (% الناتج المحلي)	19.255	22.047	23.308	17.220	20.658	24.261	24.554	23.272	22.391
اجمالي المدخرات الوطنية (% الناتج المحلي)	27.957	27.228	29.150	21.072	24.788	29.014	27.806	24.732	25.198
قيمة الصادرات من السلع والخدمات	6.666	6.298	3.860	-4.496	8.620	-2.084	-0.062	4.886	-0.976

[1]موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=TM_RPCH,&sy=2001&ey=2010&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

(معدل التغيير)									
قيمة الواردات من السلع والخدمات (معدل التغيير)	26.992	34.392	22.175	32.649-	28.995	20.085	7.189	1.102	-7.848
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	92.316	72.193	103.935	50.384	67.452	97.274	71.282	33.428	57.513
اجمالي الانفاق الحكومي العام (% الناتج المحلي)	29.040	31.942	32.010	38.596	35.505	33.261	34.029	34.652	34.938

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=NGDPD,NGDPDPC,NID_NGDP,NGSD_NGDP,TM_RPCH,TX_RPCH,GGX_NGDP,BCA,&sy=2000&ey=2014&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

من الجدول أعلاه يتضح ان الاقتصاد الروسي شهد تعافيا من المشكلات التي عانى منها في عقد التسعينات واخذت مؤشرات الاقتصاد الروسي بالارتفاع، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1,060.901 مليار دولار عام 2006 الى 1,779.109 مليار دولار عام 2008، الا انه تراجع الى 1,307.927 مليار دولار عام 2009 بسبب تأثر الاقتصاد الروسي بتداعيات الازمة المالية العالمية وهو ما ظهر على تراجع اغلب مؤشرات الاقتصاد الروسي في المدة من 2009 ولغاية عام 2011 الذي شهد ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 2,046.621 مليار دولار وهذا يدل على قدرة الاقتصاد الروسي على التعافي من الصدمات والأزمات بفعل السياسات التي اعتمدتها الحكومة الروسية منذ وصول الرئيس بوتين الى السلطة والتي ساهمت بشكل مباشر في تنويع مصادر الاقتصاد الروسي. اما اهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي فهي كالاتي:

أولا: قطاع الزراعة وصيد الأسماك

تعد الزراعة وصيد الأسماك احدى المصادر الرئيسة للموارد الطبيعية في روسيا، اذ تنتج العديد من محاصيل الحبوب كالحنطة والشعير والذرة والشوفان فضلاً عن بنجر السكر واصناف الخضروات الأخرى، وشهد هذا القطاع تطورا ملحوظا، اذ أصبحت روسيا اكبر منتج للحبوب في العالم اذ وصلت صادراتها سنويا 45 مليون طن منها 23 مليون طن من القمح وبذلك احتلت المرتبة الأولى امام الولايات المتحدة الامريكية وكندا احد ابرز مصدري الحبوب في العالم[1]، كما تحتوي روسيا على مساحات واسعة من الغابات تقدر مساحتها بحوالي خُمس اجمالي غابات العالم وتعد مصدر رئيس لصناعات الاخشاب والورق وتوفر فرص عمل لحوالي مليون شخص، وقد عملت الحكومة الروسية على تطوير العمل في صناعة الاخشاب كأحد الموارد التي توفر فرص عمل ودعم الصادرات السلعية وتوفير النقد الأجنبي، فأقامت احدى المشاريع عام 1993 الذي ساهم بتصدير 6400000 متر مكعب من الاخشاب على مدى خمس سنوات، واقامت مشروع اخر للاستثمار في هذا الجانب بالتنسيق مع كوريا الجنوبية بقدرة إنتاجية تبلغ مليون متر مكعب لمدة ثلاثين عاما[2]، وفي مجال صيد الأسماك فأن روسيا تعد من كبار المنتجين في العالم، اذ تنتج ثلث الأسماك المعلبة وربع الأسماك الطازجة والمجمدة في العالم[3]، وقد ساعدها في تطوير صناعة الأسماك وتصديرها الاستثمارات التي اقامتها خلال تسعينيات القرن الماضي بإنشاء مناطق صيد وتنشيط حركة الإنتاج بواسطة معدات حديثة فضلاً عن تقاسم المناطق المشتركة مع الدول المجاورة لها كاليابان وكوريا الجنوبية من اجل استغلال اكبر قدر من مناطق الصيد وحل الخلافات مع الدول المتشاطئة في وقت واحد، مما ساعد على زيادة إيرادات هذا القطاع الاقتصادي ودعم الاقتصاد الروسي لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها[4].

ثانيا: قطاع الصناعة

تعد روسيا احدى الدول الصناعية حيث توفر منتجاتها الصناعية الحاجات الأساسية للبلاد فضلاً عن التصدير الى الخارج وتتمثل الصناعات الروسية بالصناعات الالكترونية ومعدات النقل كالسفن والطائرات والصناعات الاستخراجية والتعدين والصناعات العسكرية، ويرجع هذا التنوع في الصناعات الروسية الى التنوع في الموارد الطبيعية التي تمتلكها والتي جعلت من الاقتصاد الروسي يشهد تنوعا في موارده الإنتاجية وعدم

[1] نورهان الشيخ، الاستراتيجية الصامتة.. ركائز القوة الذكية في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، ملحق تحولات استراتيجية، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2018)، ص15.

[2] Tsuneo akaha, politics and rconomics in the Russian far east, taylor and francis library, London, 2002, p61.

[3] سفيان خلوفي، اثر العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي في ظل الغزو الروسي لاوكرانيا 2022، مجلة الاقتصاد والعولمة، العدد1 ،(جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2023)،ص21.

[4] Tsuneo akaha,op cit, PP63-64.

الاعتماد على مورد واحد بالرغم من امتلاك روسيا لمصادر الطاقة كالنفط والغاز[1]، ويعتبر قطاع الصناعات العسكرية من اهم القطاعات الصناعية في روسيا الذي شهد تطورا مع بداية مرحلة الانتعاش الاقتصادي التي بدأت مع القرن الحالي والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، اذ شهدت المدة المذكورة انتاج أجيال حديثة من الأسلحة التقليدية الدبابات والطائرات والسفن الحربية والقاذفات، وكان ذلك بفضل الانفاق على البحث والتطوير في هذا الجانب والذي جعل من روسيا الدول الأكثر تقدما في هذا المجال لاسيما مع تحديث (صواريخ سام)، اذ تم انتاج أجيال متقدمة من هذه الصواريخ كصاروخ سام (S400) وصاروخ سام (S500) والصواريخ فائقة السرعة مثل صاروخ (افانجارد) و(كينجال) التي سبقت بها الولايات المتحدة الامريكية، ويعود هذا التقدم في الصناعات العسكرية الى تزايد معدل الانفاق العسكري الذي وصل الى 3,15% و 3,58% عامي 2008 و 2010 على التوالي وليواصل الارتفاع حتى بلغ 4,86% و 5,45% عامي 2015 و2016 على التوالي، وكان هذا الانفاق مخصص لغرضين الأول هو تأمين الجانب الدفاعي والثاني هو تحقيق اكبر قدر من التفوق في هذا المجال[2]، ولقد مكن التطور الإنتاجي في قطاع الصناعات العسكرية روسيا من تعزيز إيراداتها الخارجية من خلال تصدير أسلحة الى العديد من الدول، اذ ابرمت شركات تصنيع الأسلحة الروسية عام 2017 عقودا بلغت قيمتها 15 مليار دولار ومن أهمها صفقة تصدير صواريخ S400 الى تركيا التي بلغت قيمتها 2,5 مليار دولار، فضلاً عن ذلك طلبت دولا أخرى الحصول على منظومات الصواريخ الروسية كالسعودية والعراق وقطر كما وقعت اندونيسيا عقداً مع روسيا بقيمة 1,14 مليار دولار مقابل شراء طائرات روسية[3]، وبذلك يعد انتاج الصناعات العسكرية احد اهم الخطوط الإنتاجية التي توفر المعدات والأسلحة اللازمة لجعل روسيا قوة عسكرية وتؤهلها لممارسة أدوار اكبر على المستوى الخارجي، وقبل ذلك تعزيز قدرة الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات وزيادة ايراداته الخارجية.

ثالثا : قطاع التجارة

يعد قطاع التجارة احد اهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي، وذلك لكون روسيا من بين الدول المصدرة للعديد من السلع والبضائع وتأتي في مقدمتها النفط والغاز والآلات والمعدات والصناعات العسكرية والمنتجات الكيمياوية والمواد الأولية، ونظراً لتنوع صادراتها وتوزيعها الجغرافي على نطاق واسع من العالم فقد

[1] ماهي أسباب انتعاش الناتج الصناعي الروسي؟، مقال منشور على الانترنت من خلال الرابط :
https://2u.pw/72cS1jOn

[2] محمد فراج أبو النور، محرك المواجهة مع الغرب: قدرات واعباء الاقتصاد الروسي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 219، ملحق تحولات استراتيجية،(مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 2020)، ص6-ص7.

[3] عبد الغفار عفيفي الدويك، دبلوماسية السلام والتكنولوجيا الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، ملحق تحولات استراتيجية، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020)، ص22.

شكلت التجارة الخارجية الروسية ما يقارب 50% من النتاج المحلي الإجمالي خلال المدة من عام 2018 الى عام 2022، وكما مبين بالجدول ادناه

جدول (2) الصادرات والواردات الروسية واجمالي التجارة الخارجية للمدة من 2018 الى 2022

السنة	صادرات السلع والخدمات(% من الناتج المحلي الإجمالي	واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	التجارة الخارجية(% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي)	الميزان التجاري (بما في ذلك الخدمات بالمليون دولار)
2018	%30,8	%20,8	%51,6	195,058
2019	%28,4	%20,8	%49,2	165,845
2020	%25,5	%20,4	%46	93,441
2021	%29,9	%20,7	%50,6	190,337
2022	%28,2	%15,6	%43,8	314,124

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى الموقع الالكتروني:

https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/russia/trade-profile

من الجدول أعلاه يتبين لن ان قطاع التجارة الخارجية الروسي يمثل احد اهم ركائز الاقتصاد الروسي لاسيما بالسنوات الأخيرة حيث شكلت صادرات السلع والخدمات اكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي وبالرغم من انخفاضها في عامي 2020 بسبب جائحة كورونا الا انها عاودت الارتفاع حتى بلغت 28,2% عام 2022 بالرغم من العقوبات التي فُرضت على روسيا والحال ذاته مع الواردات من السلع والخدمات التي حافظت على مستوياتها خلال المدة المذكورة ، كما واصل الميزان التجاري ارتفاعه (باستثناء عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا) حيث ارتفع من 195,058 مليون دولار عام 2018 الى 190,337 مليون دولار و 314,124 مليون دولار عامي 2021 و2022 على التوالي. وتتمتع روسيا بتنوع الشركاء التجاريين (مصدرين

وموردين) من مختلف أقاليم العالم اذ تأتي الصين في المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين حسب إحصاءات عام 2021 (انظر الجدول 2) وهو ما ساعدها في التخفيف من اثار العقوبات التي فُرضت عليها عامي 2014 و2022 واستطاعت تحويل صادراتها الى دول خارج منتدى العقوبات كبعض دول الشرق الأوسط وافريقيا ودول اسيا كالهند والصين.

جدول (3) اهم الشركاء التجاريين لروسيا حسب إحصاءات عام 2021

الصادرات		الواردات	
الدولة	(% اجمالي الصادرات)	الدولة	(% اجمالي الواردات)
الصين	%14	الصين	%24,8
هولندا	%8,6	المانيا	%9,3
المانيا	%6	الولايات المتحدة الامريكية	%5,9
تركيا	%5,4	كوريا الجنوبية	%4,4
المملكة المتحدة	%4,5	فرنسا	%4,2

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى الموقع الالكتروني:

https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/russia/trade-profile

مما تقدم يمكن القول ان قطاع التجارة يمثل احد اهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي ولعل التنوع في الشركاء التجاريين لروسيا يمثل احد المؤشرات التي تعزز أهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الأدوار الخارجية لروسيا وتعزيز مكانتها الاقتصادية وهذا ما يمكن تأكيده من خلال نمو الصادرات الروسية للمدة من 2016 الى 2022 (باستثناء عام 2020) بالرغم من العقوبات الاقتصادية الغربية التي فُرضت عليها عام 2014، فقد ارتفع من 1,85 عام 2016 الى 4,47% عام 2017 وليواصل معدل نمو الصادرات الذي وصل الى 5,12% عام 2018، اما في عام 2020 فقد بلغ -4.25% وهذا التراجع في النمو لم يقتصر على الصادرات الروسية بل جميع دول العالم بسبب الاغلاق والحظر المفروض لمواجهة تفشي فايروس كورونا، في حين عاد نمو الصادرات الى الارتفاع حيث بلغ 3.17% و 5.57% عامي 2021 و 2022[1].

[1] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :

رابعا : قطاع الطاقة

يعد قطاع الطاقة احد الدعامات الرئيسة للاقتصاد الروسي نظرا لما تتمتع به روسيا من موارد طاقة تتمثل بالنفط والغاز والفحم، وتتمتع الطاقة بمكانة استراتيجية في الاقتصاد الروسي اذ تعتمد عليها الصناعات المحلية والاستهلاك المحلي فضلاً عن مكانتها ضمن الصادرات الروسية اذ تعد المصدر الأول لإيرادات العملة الصعبة، فروسيا بما تمتلكه من مصادر الطاقة الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) تسهم بشكل واضح في سوق الطاقة العالمي نظر لحجم انتاجها وحجم الاحتياطي الذي تمتلكه منها وكما موضح بالجدول ادناه.

جدول (4) انتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي والفحم في روسيا

السنة	نوع الطاقة	حجم الإنتاج اليومي	حجم الاحتياطي
2023	النفط	10,8 مليون برميل	80 مليار برميل
2023	الغاز الطبيعي	21,8 تريليون قدم مكعب	1688 ترليون قدم مكعب
2022	الفحم	461,7 مليون طن	162,3 مليار طن

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى موقع وكالة الطاقة الامريكية (eia) على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.eia.gov/international/analysis/country/RUS

وبالنظر لما ورد بالجدول اعلاه عملت الحكومة على الاهتمام بهذا القطاع منذ التحول الذي حصل بعد عام 1991 في بنية الاقتصاد الروسي، فهي تعد من كبار منتجي النفط بالعالم وتسهم تشكل واضح في إدارة سوق النفط العالمي لاسيما بعد ان دخلت في اتفاق مع دول منظمة أوبك للتحكم بالإنتاج اليومي وأسعار النفط (أوبك +)، وتمتلك احتياطي من الفحم هو الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية، كما تعتمد الدول الصناعية وفي مقدمتها الدول الاوربية على الغاز الروسي ومصادر الطاقة الأخرى، لذلك باتت إدارة هذا القطاع من خلال سيطرة الحكومة من خلال سيطرة الشركات الحكومية او الخاضعة لسيطرة الحكومة على

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=TX_RPCH,TXG_RPCH,&sy=2016&ey=2026&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

إدارة هذا القطاع، حيث وضع الغاز تحت سيطرة شركة حكومية وهي (شركة غازبروم) ، اما النفط فتمت ادارته من قبل مجموعة من الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة الروسية وفي مقدمتها شركتي (روسنفط) و (غاز بروم نفط) اللتان تنتجا ما يقارب من 50% من النفط الروسي[1] (انظر الجدول 3)، وتأتي أهمية قطاع الطاقة ايضاً من خلال ما يسهم به في تمويل الموازنة الروسية، فشركة (غازبروم) تسهم بنحو 20% من إيرادات الموازنة العامة للدولة [2].

جدول (5) الشركات النفطية الروسية ونسبة مساهمتها بالإنتاج

ت	الشركة	اجمالي الإنتاج(الف برميل يوميا)	نسبة المساهمة بالإنتاج الاجمالي
1	روسنفط	3,490	%33
2	غاز بروم نفط	1,751	%16
3	لوك اويل	1,563	%15
4	سورجوت نفط غاز	1,171	%11
5	تات نفط	577	%5
6	شركات اخرى	2,076	%20

المصدر: موقع وكالة الطاقة الأمريكية (eia) على الانترنت من خلال الرابط :

https://www.eia.gov/international/analysis/country/RUS

فضلا عن ما تقدم يسهم قطاع الطاقة في تحقيق إيرادات مالية أدت نجاح السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الروسية لاسيما منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم واستطاع الاقتصاد الروسي من تجاوز المشكلات التي عانى منها في عقد التسعينات من القرن الماضي واضحت روسيا قوة اقتصادية

[1] موقع وكالة الطاقة الامريكية (eia) على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.eia.gov/international/analysis/country/RUS

[2] نورا عبة جي ، مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي : المؤشرات والابعاد، سلسلة دراسات سياسية ، (المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2021)،ص2-ص3.

صاعدة وانعكس ذلك إيجابا على طبيعة تفاعلاتها الخارجية، حيث باتت تستخدم الطاقة كأحد أدوات تفاعلها مع الدول الأخرى من خلال حصصها الإنتاجية وصادراتها، فهي تنتج يوميا 10 مليون برميل نفط يوميا، وتصدر نصف هذه الكمية فضلاً عن تصديرها لنحو 3 مليون من المنتجات البترولية وهذا يعزز الدور الروسي في سوق الطاقة العالمية ويعطي لها قوة التحكم في جانب مهم من جوانب الاقتصاد العالمي[1].

خامسا : قطاعات اقتصادية أخرى

تمثل قطاعات السياحة والنقل والموصلات من بين القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد الروسي، فقطاع السياحة يوفر وظائف لملايين المواطنين الروس من خلال جاذبية هذا القطاع للسائحين الأجانب، اذ يقدر عدد السائحين في روسيا 20 مليون سائح، اما قطاع النقل والمواصلات فهو أيضا يسهم في خلق وزيادة فاعلية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال نقل المواد الخام والمواد الغذائية والتجارة الداخلية وكذلك النقل البري والجوي للمسافرين من خلال المطارات وسكك الحديد وقد عملت الحكومة الروسية على تطوير هذا القطاع من خلال ادارته بواسطة شركات حكومية[2].

يمكن القول ان السياسات والإجراءات التي قامت بها الحكومة الروسية لاسيما منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم والتي عالجت مكامن الخلل التي كان يعاني منها الاقتصاد الروسي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، هي التي جعلت من الاقتصاد الروسي يتمتع بالاستقرار وزيادة مقومات قوته لاسيما التنوع الذي تشهده قطاعاته الأساسية، وهو الامر الذي مكن الاقتصاد الروسي من مواجهة العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليه عام 2014 وبصورة اكثر وضوحا عام 2022.

المطلب الثاني : العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا الاتحادية

[1] احمد سلطان، لماذا يتعثر حظر استيراد النفط والغاز الروسي على الأسواق الاوربية حتى الان؟، مقال منشور على موقع مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية من خلال الرابط:
https://www.siyassa.org.eg/News/18268.aspx

[2] سفيان خلوفي، مصدر سبق ذكره، ص21-ص22.

عرف المجتمع الدولي العديد من اليات التأثير التي تمارسها الدول تجاه بعضها البعض لتحقيق أهدافها في محيطها الإقليمي والدولي، ولعل احدى وسائل او اليات التأثير في الاخرين هي العقوبات* بمختلف اشكالها كإحدى اليات ردع وقمع الدول التي تهدد مصالح دول أخرى او تخالف أنظمة ومقررات متفق عليها، وتتنوع هذه العقوبات بين العقوبات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ...الخ، كما تتنوع هذه العقوبات حسب مصدرها، فهناك عقوبات دولية تفرضها المنظمة الدولية او الإقليمية تجاه دول تخالف أهدافها ومبادئها ولعل ابرز مثال على ذلك هي العقوبات التي يفرضها مجلس الامن استناداً الى احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهناك عقوبات أحادية الجانب تفرضها دولة تجاه دولة أخرى من اجل التأثير فيها وتحقيق مصالحها[1]، ولعل من بينها هي العقوبات الاقتصادية التي تعد من بين الوسائل الاكراهية التي تستخدمها الدول من اجل إيقاع التأثير في الدول الأخرى واجبارها على تغيير مسار معين في سياستها الداخلية او الخارجية.

لقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي أداة العقوبات الاقتصادية كرد فعل على التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2014 على خلفية الاحداث الداخلية في أوكرانيا والمتعلقة بوصول نخبة حاكمة موالية للغرب وقيام روسيا على اثر ذلك بضم شبه جزيرة القرم الى أراضيها، اذ تم وصف هذا السلوك الروسي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي – فضلاً عن دول أخرى– بأنه اعتداء روسي على أوكرانيا، وعليه تم فرض عقوبات اقتصادية على روسيا كأجراء عقابي ورد فعل على ما قامت به روسيا، كما تكرر فرض العقوبات على روسيا بعد إعلانها القيام بعمليات عسكرية في أوكرانيا في 22 شباط 2022، وسنتناول العقوبات الاقتصادية الغربية كالاتي :

أولا: العقوبات الغربية عام 2014

* تعرف العقوبات على انها: إجراءات للحث او التشجيع او الجزاء بهدف تدعيم اتخاذ قرار او فرض سياسة معينة، ويمكن ان تكون العقوبات سلبية او إيجابية. للمزيد ينظر: جوزيف أس ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006)،ص94.

[1] هالة احمد الرشيدي، تأثير العقوبات الأحادية في منظومة جزاءات الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022)، ص92.

أصدر كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة عقوبات على روسيا اثر قيام الأخيرة بضم شبه جزيرة القرم، وقد تمثلت عقوبات الاتحاد الأوربي بفرض حظر على الواردات والاستثمار والخدمات السياحية والتصدير واي تعامل اخر مع شبه جزية القرم، اما العقوبات الاقتصادية على روسيا فتمثلت بالاتي:[1]

1- حضر التعامل مع البنوك الروسية الكبرى المملوكة للدولة.
2- حظر التعامل مع ثلاث أكبر شركات للطاقة في روسيا.
3- حظر التعامل مع ثلاث أكبر شركات للدفاع في روسيا.
4- حظر اصدار الصكوك المالية.
5- عدم تقديم أي قروض للمؤسسات المذكورة أعلاه.
6- حظر استيراد وتصدير الأسلحة الى روسيا.
7- حظر صادرات السلع ذات الاستخدامات التكنولوجية والعسكرية الى روسيا.
8- تعليق برامج التعاون الثنائي والإقليمي بين الاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية.

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد أصدرت أيضا عقوبات على روسيا تمثلت بعقوبات شملت تجميد أصول للرئيس فلاديمير بوتين وشخصيات مقربة منه وتجميد أصول للشركات المملوكة للدولة والعسكرية منها بشكل خاص وفرض قيود على صادرات التكنولوجيا المرتبطة بقطاع الطاقة والخدمات المتعلقة بالطاقة فضلاً عن فرض حظر السفر على شخصيات روسية[2].

ثانيا: العقوبات الغربية منذ شباط 2022

لقد أدت مساعي أوكرانيا المتمثلة بالانضمام الى الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي الى اثارة حفيظة روسيا التي ترى ان أي تمدد للاتحاد الأوربي او حلف شمال الأطلسي بالقرب من حدودها او مناطق مجالها الحيوي بأنه يمثل تهديد لمصالحها وامنها القومي وتقييد حركتها في مناطق نفوذها الإقليمي بل انها تعتقد ان

[1] هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العددان 35-36،(كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017)،ص41.
[2] اشرف علي محمد لامه ، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة بني وليد، العدد 3، 2023)، ص39.

ذلك يؤثر على دورها في النظام الدولي التي تسعى الى ان يكون نظام متعدد الأقطاب وتكون احدى القوى الفاعلة فيه[1].

فضلاً عن ذلك فإن روسيا حذرت أوكرانيا من التجاوز على حقوق الأقليات الروسية في شرق أوكرانيا، اذ رأت روسيا ان أوكرانيا قامت باضطهاد حقوق الأقليات الروسية ولم تلتزم بما نصت عليه اتفاقيات مينسك1 ومينسك2 واللتان تضمنتا انهاء المظاهر المسلحة في إقليم الدونباس وإعطاء الإقليم الحكم المحلي مع احتفاظ سكان الإقليم بخصوصيتهم الثقافية وضمان عدم المساس بذلك من الحكومة الأوكرانية وهو ما لم يتحقق حسب وجهة نظر روسيا [2].

في شهر شباط 2022 تفاقمت الازمة بين روسيا واكرانيا في ظل مساعي الأخيرة الانضمام الى حلف شمال الأطلسي واطلقت روسيا تحذيرات لأوكرانيا من الذهاب بعيداً عن المصالح الروسية والاقتراب من الدول الغربية من الدول الغربية، وكان نهاية هذا التصعيد قيام روسيا – حسب ما وصفته– بعلميات عسكرية في أوكرانيا في 24 شباط 2022 والتي وصفتها الدول الغربية بأنها حرب روسية على أوكرانيا وان الأراضي التي سيطرت عليها روسيا هي أراضي محتلة، وبناءً على ذلك فقد اتخذت هذه الدول مواقف تمثلت بالإدانة لما قامت به روسيا ودعتها للانسحاب وإيقاف الحرب فضلاً عن تقديم الدعم السياسي واللوجستي لأوكرانيا وفرض عقوبات على روسيا اتخذت الشكل الاقتصادي بالمقام الأول والتي تمثلت بعقوبات فرضها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ودول أخرى وكما سيتم توضيحها.

1- عقوبات الاتحاد الأوربي: جاءت العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا عام 2022 لتكمل العقوبات التي تم فرضها عام 2014 كإحدى اليات ردع روسيا عن الاستمرار في سياستها التوسعية (حسب الرؤية الاوربية) وتقويض مقومات قوتها الاقتصادية والعسكرية وجعلها في حالة شبه عزلة دولية، وتمثلت هذه العقوبات بالاتي :[3]

[1] احمد ناجي قمحه، الازمة الأوكرانية: صدام الارادات.. مخاض نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022)، ص8-ص9.

[2] :For more on the topic, see , Ukraine, Russia, and the Minsk agreements: A post-mortem, Through the following link: https://ecfr.eu/article/ukraine-russia-and-the-minsk-agreements-a-post-mortem/

[3] EU sanctions against Russia ,Published on the European Union website through the link :

- فرض عقوبات على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف وأعضاء مجلس الدوما الروسي وأعضاء مجلس الامن القومي وكبار المسؤولين.
- حظر التعامل مع 10 بنوك روسية واستبعادها من نظام المدفوعات الدولي (swift)* وفرض قيود على وصول مؤسسات وشركات مالية روسية الى الأسواق المالية في الاتحاد الأوربي وحظر التعامل مع البنك المركزي الروسي.
- فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي، اذ تم اعداد جدول زمني للتخلي نهائيا عن واردات الطاقة الروسية وحظر تصدير السلع والتكنولوجيا المستخدمة في قطاع تكرير النفط في روسيا كما تم حظر الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة والتعدين الروسي .
- اغلاق كافة الطرق الجوية والبحرية والبرية امام الطائرات والسفن والشاحنات الروسية ومنعها من الدخول الى الاتحاد الأوربي، كما تضمنت حظر صادرات السلع والتكنولوجيا المستخدمة في الطيران والنقل البحري والفضاء، فضلاً عن فرض العقوبات على أي طرف ثالث يقوم بنقل السلع الروسية عبر الاتحاد الأوربي.
- حظر الصادرات والواردات السلعية من والى روسيا لاسيما صادرات السلع التي تستخدم في الصناعات العسكرية واشباه الموصلات ومحركات الطائرات بدون طيار وجميع اشكال المعدات العسكرية، كما تم حظر واردات السلع الروسية كالحديد والصلب والاسفلت والورق والبلاستيك والمواد الغذائية.
- فرض عقوبات أخرى على وسائل اعلام روسية من خلال تعليق تراخيص العمل في الاتحاد الأوربي مثل قناة روسيا اليوم ووكالة سبوتنك بهدف منع روسيا من استخدام وسائل الاعلام لنشر اخبار عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

https://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/restrictive-measures-against-russia-over-ukraine/#sanctions

* سويفت هي اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications) توفر الخدمات الامنة والسريعة للتراسل المالي بين المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم، ويهدف هذا النظام الى ربط وتأمين وتبادل الرسائل والمعلومات بين أسواق المال من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك في مختلف الدول، اذ يعمل على تأمين هذه الاتصالات بين 11,000 مؤسسة مصرفية وسوق للأوراق المالية في اكثر من 200 دولة وإقليم حول العالم. للمزيد حول الموضوع ينظر: https://www.swift.com/

لقد وصل عدد العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا منذ 22 شباط 2022 الى (678 عقوبة) شملت افراداً وكيانات روسية، اما مجموع العقوبات التي فُرضت على روسيا منذ عام 2014 فقد بلغت (926 عقوبة) [1].

2- العقوبات الامريكية: فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات على روسيا في اعقاب قيام الأخيرة بعمليات عسكرية في أوكرانيا، كانت هذه العقوبات بالأغلب ذات طابع اقتصادي شملت افراد ومؤسسات روسية بهدف تضييق الخناق على روسيا واجبارها على إيقاف عملياتها العسكرية في أوكرانيا، وتمثلت العقوبات بالاتي :[2]

- فرض عقوبات على مؤسسات مالية روسية، اذ تم فرض عقوبات على اكبر مصرف حكومي روسي وهو (مصرف سبيربنك sberbank) واكبر مصرف خاص روسي وهو مصرف (الفابنك alfabank)، حيث يمثل (مصرف سبيربنك sberbank) ثلث ما يملكه القطاع المصرفي الروسي، كما يمثل مصرف (الفابنك alfabank) اكبر مؤسسة مالية خاصة في روسيا ورابع اكبر مؤسسة مالية في روسيا، فضلاً عن ذلك تم استبعاد مؤسسات مالية ومصرفية روسية من نظام المدفوعات الدولي (swift)، والهدف من هذه العقوبات شل القطاع المالي والمصرفي في روسيا.
- حظر كافة الاستثمارات الامريكية في روسيا سواء كانت من قبل افراد او مؤسسات أمريكية موجدة داخل الولايات المتحدة او خارجها، وتنفيذا لذلك فقد انسحبت 600 شركة متعددة الجنسيات من روسيا.
- حظر التعامل مع جميع الشركات والمؤسسات الروسية المملوكة للدولة ومنع كل الافراد والكيانات الامريكية من التعامل معها.
- شملت العقوبات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافراد عائلته وكبار المسؤولين لتورطهم من دعم الحرب –حسب وصف الإدارة الامريكية– وتمثلت العقوبات منع السفر وتجميد كل الأصول المالية والعينية التي يمتلكونها في الولايات المتحدة الامريكية.
- نصت العقوبات منع روسيا من سداد ديونها باستخدام أموالها الموجودة في المؤسسات المالية والمصرفية الامريكية وحجز جميع الأرصدة المالية الروسية الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية.

[1] محمد كمال، مراجعات من ازمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022)،ص96.

[2] FACT SHEET: United States, G7 and EU Impose Severe and Immediate Costs on Russia, Published on the White House website through the link: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/04/06/fact-sheet-united-states-g7-and-eu-impose-severe-and-immediate-costs-on-russia

تُعد الولايات المتحدة الامريكية الأكثر فرضاً للعقوبات على روسيا منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، اذ وصل مجموع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على روسيا منذ 22 شباط 2022 ولغاية تشرين الأول من العام ذاته 1683 عقوبة شملت افراد ومؤسسات خاصة وأخرى حكومية[1]، كما انها لم تكتفي بهذه العقوبات اذ فرضت عقوبات اخرى على روسيا بعد مرور عام الحرب–حسب الوصف الأمريكي– بهدف اضعاف قدرتها على مواصلة عملياتها العسكرية وانهاك قدراتها الاقتصادية، حيث فُرضت عقوبات على 200 فرد ومؤسسة روسية فضلاً عن اطراف ثالثة تم اتهامها من قبل الولايات المتحدة بتقديم الدعم لروسيا وانتهاك العقوبات الامريكية المفروضة عليها، اذ تمثلت هذه العقوبات بتقييد الصادرات الى روسيا والأطراف التي تدعم روسيا كبعض الشركات الصينية التي تم حظرها من الحصول على اشباه الموصلات سواء كانت مصنوعة في الولايات المتحدة او في دول أخرى تستخدم البرامج والتكنولوجيا الامريكية، كذلك تم تقييد وصول مكونات وسلع تدخل في صناعة الطائرات بدون طيار الى ايران التي زودت روسيا بهذه الطائرات واستخدامها في الحرب [2].

كما تبنت دولاً أخرى العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية على روسيا، اذ فرضت بريطانيا حزمة عقوبات استهدفت المؤسسات المالية والمصرفية الروسية وعدد من الشخصيات كالرئيس "فلاديمير بوتين" ووزير الخارجي "سيرغي لافروف" وتجميد أصول المقرضين الروس ومصادرة وتجميد أصول المستثمرين الروس في بريطانيا فضلاً عن حظر تصدير السلع ذات التكنولوجيا الفائقة وتعليق تراخيص التصدير بشكل عام الى روسيا وحظر شركات الطيران الروسية من الهبوط او التحليق في الأجواء البريطانية، والحال ذاته مع دول أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان وسنغافورة التي نفذت القرارات الامريكية والتي تمثلت بتجميد أصول تابعة لأفراد ومؤسسات روسية وحظر تصدير السلع والمواد الاستراتيجية التي تدخل في العديد من الصناعات لاسيما الصناعات العسكرية كما أوقفت التعاملات المالية مع المصارف الروسية في ظل استبعاد الأخيرة من نظام المدفوعات الدولي (swift)[3].

---

[1] احمد عاطف، الحرب الروسية الأوكرانية : عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2023)، ص71.

[2] FACT SHEET: On One Year Anniversary of Russia's Invasion of Ukraine, Biden Administration Announces Actions to Support Ukraine and Hold Russia Accountable, Published on the White House website through the link: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/02/24/fact-sheet-on-one-year-anniversary-of-russias-invasion-of-ukraine-biden-administration-announces-actions-to-support-ukraine-and-hold-russia-accountable

[3] سفيان خلوفي، مصدر سبق ذكره، ص27-ص29.

وفي السياق ذاته فرضت دول مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) عقوبات على روسيا تمثلت بالاتي:[1]

- تحديد سعر برميل النفط الروسي بـ (60 دولار) كحد اقصى.
- حظر تصدير السلع التكنولوجية والمعدات الصناعية الى روسيا حتى لا تستطيع استخدامها في الصناعات العسكرية.
- فرض عقوبات على الشركات والوسطاء الذين يقومون بنقل السلع والبضائع بما فيها الطاقة الى روسيا.
- فرض عقوبات على أي دولة تقدم مساعدات مالية او تكنولوجية او اقتصادية الى روسيا لاسيما الدعم العسكري.
- حظر التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية التي شملتها العقوبات الاوربية والأمريكية.
- تقليل الاعتماد على الوقود النووي الذي تحصل عليه دول المجموعة من روسيا وتقليل استيراد المعادن ومصادر الطاقة الأخرى.

ان الهدف الأساسي من فرض العقوبات على روسيا من قبل الدول الغربية هو اضعاف قدرة الاقتصاد الروسي على مواصلة دعم القطاعات الأساسية لاسيما قطاع الصناعات العسكرية وبالتالي اضعاف قدرة روسيا على مواصلة عملياتها العسكرية في أوكرانيا، فضلا عن ارباك الوضع الداخلي في روسيا نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية التي من الممكن ان تنتج عن العقوبات كانهيار العملة وارتفاع مستويات التضخم في ظل نقص الامدادات الناتج عن حظر إيصال السلع الأساسية الى روسيا، كما ان مدى هذه العقوبات–حسب الدول التي فرضتها– لا يقتصر على استمرار روسيا في عملياتها العسكرية في أوكرانيا بل ان أي حل سياسي للازمة الأوكرانية لا يعني الغاء هذه العقوبات والتراجع عنها، فالهدف النهائي هو كبح الطموحات الروسية المتنامية لممارسة دور فاعل يهدد المصالح الامريكية والاوربية لذلك كان لروسيا إجراءات لمواجهة هذه العقوبات والتي سيتطرق لها المطلب الثالث.

المطلب الثالث: سياسات مواجهة العقوبات الغربية

[1] G7 Leaders' Statement on Ukraine, Published on the White House website through the link: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/05/19/g7-leaders-statement-on-ukraine

اعتمدت روسيا في مواجهة العقوبات التي فُرضت عليها عام 2014 وتلك التي فُرضت عليها منذ شباط 2022، مجموعة من السياسات والإجراءات لتخفيف اثر تلك العقوبات وتحدي العزلة التي ارادت الدول الغربية وضعها فيها، ومواصلة السعي نحو ممارسة أدوار تعزز مكانتها في إقليميا ودوليا ولعل ابرزها هو الحفاظ على مجالها الحيوي بعيدا عن التدخلات الامريكية والاوربية والذي تمثل أوكرانيا جزءاً محوريا فيه، جاءت السياسات التي اعتمدتها روسيا على مستويين داخلي وخارجي وكما سيتم توضيحها بالتفصيل.

اولا: السياسات على المستوى الداخلي

منذ عام 2014 وصولا الى الوقت الحاضر اعتمدت روسيا سياسات تحدى وكسر منظومة العقوبات على المستوى الداخلي، اذ تمثلت هذه السياسات بتحصين الذات وتخفيف اثر العقوبات والتكيف معها دون ان يكون لها اثرا سلبيا على الاقتصاد الروسي أولا والابعاد السياسية والأمنية ثانيا، وتمثلت هذه السياسات بالاتي:

1- صياغة فلسفة اقتصادية: بعد التحول الذي شهدته روسيا في نظامها الاقتصادي واعتمادها على الفلسفة الليبرالية الرأسمالية واجهت روسيا مشكلات عديدة (سبق توضيحها بالمبحث الأول) وكانت اهم المعالجات للتخلص من تبعات هذه المرحلة هو صياغة نموذجها الخاص وفق واقعها الاجتماعي والاقتصادي وتقليل اعتماد اقتصادها على الخارج وتقليل ارتباطها بالعالم الغربي، فكانت البداية لاعتماد هذا النهج بوصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم والبدء بصياغة فلسفة او استراتيجية اقتصادية تمثل الهوية الروسية وتأسيس نظام اقتصادي يمثل او يعكس هذا الواقع وهو ما اطلق عليه بـ "نظام رأسمالية الدولة" والذي يقوم على إدارة المفاصل الأساسية للاقتصاد من قبل الشركات الخاضعة لسيطرة الدولة واشرافها المباشر، وتعزز هذا النهج بعد الانعكاسات السلبية للازمة المالية العالمية عام 2008 على الاقتصاد الروسي، وتزامن مع رؤية روسيا لأدوارها الخارجية والبحث عن بناء هوية خاصة لها كونها امة وحضارة تتمتع بخصوصية عن دول القارة الاوربية، فكانت الطروحات التي جاء بها "الكسندر دوغين" تمثل هذا التوجه، حيث ترى روسيا ان لكل حضارة يجب ان يكون هناك فلسفة خاصة بها تعبر عن واقعها وبالتالي تمثلت هذه الطروحات برفض الليبرالية الغربية والعولمة

الامريكية التي اعتمدها الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية لإضعاف الاقتصاد الروسي وعزله عن الاقتصاد العالمي من خلال العقوبات التي تم فرضها[1].

ان هذه الفلسفة التي اعتمدتها روسيا لاسيما بعد العقوبات التي فرضت عليها عام 2014 كانت احدى اهم الأسباب التي اضعفت فاعلية العقوبات الاقتصادية الغربية، اذ جعلت الاقتصاد الروسي اكثر تماسكا وقللت من نمط اندماج الاقتصاد الروسي بالاقتصاد العالمي، فاصبح الاقتصاد الروسي مرتبطا بالاقتصاد العالمي بطريقة تجعل الاقتصاد العالمي يحتاج الى الاقتصاد الروسي ويعتمد عليه اكثر مما يحتاج الاقتصاد الروسي للاقتصاد العالمي، فضلاً عن تضرر الدول التي فرضت وتبنت العقوبات على الاقتصاد الروسي لاسيما الشركاء التجاريين الذين يعتمدون على صادرات روسيا من الطاقة والمنتجات الغذائية كالحبوب[2]. وبالتالي كانت هذه السياسات تمثل تحدي وكسر لمنظومة العقوبات الغربية فضلاً عن كونها تؤسس لهياكل اقتصادية روسية تعكس الهوية الروسية وبداية لتأسيس فلسفة وفكر روسي مستقل يضمن لها ممارسة أدوار تنسجم مع طموحاتها في خلق عالم متعدد الأقطاب يكون لها دوراً فاعلاً فيه.

2- إدارة ملف الطاقة: ان احد المرتكزات التي انطلقت منها روسيا في تنمية اقتصادها هي إدارة ملف الطاقة وفق رؤية استراتيجية تبلورت منذ عام 2004 والتي كانت احدى اليات معالجة مكامن الخلل التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق والانطلاق نحو بناء اقتصاد يدعم أدوارها الخارجية، وقد انطلقت في ذلك من عدة مبادئ:[3]

- تعظيم المنافع وتقليل المخاطر الى الحد الأدنى وحماية امنها الاقتصادي والطاقوي من اندماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي.

1- خلق ظروف اقتصادية مواتية لتنويع جغرافية انتشارها في الأسواق العالمية والعمل على توسيع شراكاتها في المجالات الطاقوية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام.

---

[1] الكسندر دوغين، النظرية السياسية الرابعة : روسيا والأفكار السياسية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مازن محمد ، (دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2023)، ص212ص216.

[2] مغاوري شلبي علي، العولمة بعد حرب أوكرانيا وحتمية تغيير نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022)، ص69.

[3] نورا عبة جي، الاستراتيجيات الطاقوية في العلاقات الروسية- الاوربية، (المعهد المصري للدراسات، القاهرة،)2022، ص4-ص5.

2- وضع تدابير وإجراءات سياسية واقتصادية لحماية اقتصادها القومي وضمان انتشار شركاتها العملاقة وتوفير الدعم لها لتحقيق مزيداً من الانتشار.

3- تحديث وتطوير قطاع الطاقة العمل على جعله الضامن لتحقيق التنمية المستدامة واثبات حضوره الفاعل في أسواق الطاقة العالمية وتعزيز الشراكة والحوار مع المنتجين الرئيسيين للطاقة على مستوى العالم لتحقيق الاستقرار في هذا المجال وتفعيل الحوار مع المستهلكين ودول المرور (الترانزيت) لضمان وصول امدادات الطاقة الروسية.

ان هذه السياسة التي اعتمدتها روسيا في إدارة ملف الطاقة مكنتها من الاستفادة بشكل كبير من عائدات الطاقة لدعم بنيتها الاقتصادية وضمان استمرار تدفقات الطاقة الى كبار المستهلكين في العالم ومواجهة أي ازمة من الممكن ان تحدث في هذا المجال واستيعاب عواقبها، فعملت على تحويل الإيرادات الناتجة من بيع النفط الى ما يسمى بـ (صناديق الاستقرار) وهذا مكنها من تحقيق وفورات اقتصادية مع ارتفاع أسعار النفط وبالوقت ذاته مواجهة أي ازمة او انخفاض بهذه الأسعار[1].

لقد استطاعت روسيا من الصمود واستيعاب صدمة العقوبات الاقتصادية الغربية عام 2014 وعام 2022 والحيلولة دون انهيار اقتصادها واستمرار مؤشرات النمو الاقتصادي بمعدل يمكنها من الاستمرار بدعم عملياتها العسكرية وادوارها الخارجية.

3- سياسات التخفيف والتكيف: نتج عن العقوبات الغربية على روسيا تراجع قيمة الروبل الروسي وارتفاع معدلات التضخم وما نتج عن ذلك من تداعيات على المستوى المحلي كانخفاض القدرة الشرائية للمواطن الروسي وتضرر مشاريعها الإنتاجية، ولتخفيف اثار هذه العقوبات والحيلولة دون استمرار مؤشرات التصدع اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات والسياسات كان في مقدمتها رفع سعر الفائدة وإلغاء ربط الروبل الروسي بالدولار والاعتماد على الذهب كغطاء للعملة، وبفضل هذا الاجراء اصبح الاقتصاد الروسي صاحب افضل أداء مقارنة بالعملات الأخرى خلال عام 2022 اذ وصل سعر الروبل مقابل الدولار الى 64,75 روبل للدولار الواحد بعد ان كان يعادل 117 روبل مقابل الدولار الواحد قبل شباط 2022، ويمثل هذا الارتفاع بقيمة الروبل ب 11% مقابل الدولار، كما فرضت روسيا على المصدرين بيع العملات الأجنبية الى البنوك الروسية وطالبت

[1] المصدر السابق ، ص5.

المستوردين بدفع ثمن السلع ومصادر الطاقة بالروبل الروسي من اجل تعزيز مكانة الروبل وتوفير عملات اجنبية في المؤسسات والبنوك الروسية[1].

كما عملت روسيا على تقليل الاعتماد على الدولار لتخفيف حدة العقوبات او الغاء اثارها على الاقتصادي الروسي، اذ قام البنك المركزي الروسي بتخفيض احتياطاته من الدولار لصالح الاحتفاظ بعملات أخرى مثل الين الياباني واليوان الصيني واليورو وهذا الاجراء تزامن مع فرض روسيا استلام مستحقاتها عن بيع الغاز الى الاتحاد الأوربي بالروبل الروسي مما عزز من مكانة عملتها وتراجع تأثير الدولار والنقص الحاصل فيه نتيجة العقوبات[2].

وفي اطار التخفيف من اثار العقوبات على الشركات والمستثمرين الروس لاسيما الذين تعرضوا للعقوبات فقد قامت الحكومة الروسية بتشريع سياسة لحماية هذه الشركات والمستثمرين اطلق عليها (سياسة الترويس) وتتمثل هذه السياسة باستبدال مدخلات التصنيع الأجنبية بأخرى محلية لتشجيع الاستثمار المحلي وتعويض المؤسسات التي تعرضت للعقوبات، كما وفرت شكل من اشكال الحماية للشركات والمستثمرين من خلال انشاء منطقة معفية من الضرائب في (جزيرة روسكي) لتكون محل لاستقطاب رؤوس الأموال الروسية وتعويض الخسائر الناتجة عن العقوبات[3].

ان إجراءات استيعاب العقوبات والتصدي لها لم تقتصر على ما سبق ذكره، فصانع القرار الروسي يدرك ان مدى هذه العقوبات غير معلوم وقد لا يرتبط بالحل السياسي او العسكري للحرب الأوكرانية في ظل تلويح جميع الأطراف برفض ربط العقوبات بالحل السياسي للازمة، وبالتالي فلابد من التكيف مع الواقع الجديد الذي افرزته العقوبات، واتخذت الحكومة الروسية مجموعة من الإجراءات في هذا الجانب تمثلت بالاتي:[4]

1- كانت أولى هذه الإجراءات هو حصول الشركات والافراد الذي فُرضت عليهم العقوبات على ما تحتاجه من العملات الأجنبية لتمويل مشاريعها وبالتالي جاء هذا الاجراء للتعامل مع الواقع الجديد والتكيف مع اثاره.

---

[1] مغاوري شلبي علي، مصدر سبق ذكره، ص65.

[2] Caileigh Glenn, Can You Sanctions-Proof a Government?, Article published online through the link : https://www.lawfaremedia.org/article/can-you-sanctions-proof-a-government

[3] I bid.

[4] مصطفى شلش، فاعلية العقوبات الاوربية على روسيا، مقال منشور على موقع مركز الدراسات العربية الاوراسية، من خلال الرابط: https://eurasiaar.org/the-effectiveness-of-european-sanctions-on-russia/

2- أقدمت الحكومة الروسية على تشجيع الاستثمار في الصناعات العسكرية لاسيما وانها تعد من بين اكبر مصدري الأسلحة في العالم، اذ قامت بزيادة الانفاق العسكري من اجل دعم التوظيف في هذا الجانب وتعزيز مكانتها كدولة منتجة للأسلحة وتعويض خسائرها في بعض القطاعات الاقتصادية التي تضررت بالعقوبات.

3- تحملت الميزانية العامة للدولة معظم التكاليف الاجمالية للعقوبات ومنح الشركات التي تعرضت للعقوبات عقوداً في بعض القطاعات كتعويض لخسائرها ودعمها في الاستمرار بنشاطاتها الاقتصادية الإنتاجية.

4- اعتماد سياسة إحلال الواردات كأحد الإجراءات الخاصة بالتكيف، فبدلاً من الحصول على بعض المستلزمات الإنتاجية من الخارج –لاسيما الدول الاوربية- جرى دعم البحث والتطوير العلمي ومنح الفرص الاستثمارية في هذا الجانب من اجل توفير هذه المتطلبات داخليا بأسعار اقل وتقليل الاعتماد على الخارج مع إمكانية ان يكون توفير هذه المستلزمات من قبل الشركات الروسية التي تعرضت للعقوبات لتعويض خسائرها.

ثانيا: السياسات على المستوى الخارجي

اعتمدت روسيا سياسات على المستوى الداخلي للتعامل مع العقوبات الغربية والتي يمكن وصفها بأنها "سياسات التحصين الذاتي" وفي الوقت ذاته اعتمدت سياسات على المستوى الخارجي كرد فعل على هذا السلوك المتمثل بالعقوبات الاوربية والأمريكية، فكانت هذه السياسات تتمثل بأنها "سياسات كسر العقوبات" من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت بالاتي:

1- فرض عقوبات مضادة: تأتي ردود الأفعال التي تصدر عن الدول احدى اشكال السلوك السياسي الخارجي وجزء من التفاعل الحاصل في العلاقات الدولية، وقد اعتمدت روسيا هذا السلوك من خلال قيامها بفرض عقوبات مضادة على الدول التي فرضت العقوبات عليها، اذ قامت بفرض عقوبات على مؤسسات وافراد من تلك الدول والتوقف التدريجي لصادراتها اليها من اجل الضغط على تلك الدول لإعادة النظر بالعقوبات والتلويح بعقوبات إضافية على هذه الدول او دول أخرى من الممكن ان تنضم لتحالف او منتدى العقوبات[1]، فضلاً عن ذلك فرضت روسيا على الدول الغربية سداد قيمة الغاز الروسي بالروبل بهدف تشديد الخناق على هذه الدول كأجراء انتقامي (وكذلك الحفاظ على عملتها من التراجع والانهيار امام الدولار) ، كما منعت روسيا دفع الفوائد

[1] Caileigh Glenn, Can You Sanctions-Proof a Government?, Article published online through the link : https://www.lawfaremedia.org/article/can-you-sanctions-proof-a-government

للمستثمرين الأجانب الذي يحملون سندات حكومية ومنعت الشركات الروسية دفع أموال المساهمين الأجانب ومنعهم أيضاً من بيع الأسهم والسندات التي يمتلكونها والتي تتجاوز قيمتها عشرات المليارات من الدولارات [1].

ان فرض العقوبات المضادة والتلويح بفرض المزيد منها مكّن روسيا من تخفيف اثار العقوبات الغربية ولو بشكل جزئي ولكن الأهم هو الحاق الضرر بتلك الدول التي استخدمت العقوبات لعزل روسيا ومنعها من الاستمرار بسلوكها الخارجي وتحديداً تجاه أوكرانيا، والضغط على تلك الدول من اجل التراجع عن العقوبات التي من الممكن ان تهدد امنها القومي وتسبب اضراراً اقتصادية لها بل فضلاً عن تداعياتها على الاقتصاد العالمي.

2- تسويق مصادر الطاقة عن طريق الوسطاء : بعد فرض العقوبات على قطاع الطاقة الروسي بإلغاء الاعتماد التدريجي على مصادر الطاقة الروسية وتحديد سقف سعري للنفط الروسي بما لا يتجاوز 60 دولاراً للبرميل، جاء الرد الروسي أولا عن طريق فرض تسديد المستحقات بالروبل الروسي، لكن هذا الاجراء لم يكن اجراءً كافياً بل عملت روسيا على الاتفاق مع عدد من الدول في اسيا الوسطى ودول افريقية وأخرى من منطقة الكاريبي والتعامل مع شركات ووسطاء من الخارج او انشاء شركات بجنسيات من الدول المذكورة لكن برؤوس أموال روسية لنقل الطاقة الى دول أخرى والالتفاف على العقوبات الغربية، كما تم انشاء حسابات مصرفية باستخدام افراد وكيانات غير روسية من اجل الوصول الى الأسواق الدولية وانشاء اسطول من الناقلات وبيع مصادر وتسويق مصادر الطاقة الى الدول الأخرى وحتى الوصول الى أسواق الدول التي فرضت العقوبات على روسيا بشكل غير صريح وباستخدام الالية التي تم ذكرها، في الوقت ذاته استفادت روسيا من الارتفاع الحاصل في أسعار الطاقة عالمياً وتداركت الأثر السلبي للعقوبات لا بل الحصول على مصادر تمويلية اكبر نتيجة هذا الارتفاع، كما حصلت روسيا على التكنولوجيا الغربية التي منعت دول منتدى العقوبات من وصولها الى روسيا عن طريق اطراف ثالثة (وسطاء) وهو ما دفع الاتحاد الأوربي الى التهديد بفرض عقوبات على هذه الأطراف في حال استمرارها بانتهاك العقوبات والالتفاف عليها [2].

---

[1] هالة احمد الرشيدي، تأثير العقوبات الأحادية الجانب على منظومة جزاءات الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 229،(مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022)، ص96.

[2] بسنت جمال، إدارة البدائل : كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيا بالرغم من عقوبات الغرب؟، مقال منشور على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة من خلال الرابط :https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315

3- تحول خارطة تجارة الطاقة الروسية : في ظل تراجع الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية بعد فرض العقوبات الغربية عليها، ومن اجل تخفيف او الغاء اثار هذه العقوبات عملت روسيا على إيجاد أسواق جديدة لمصادر الطاقة في ظل وجود دول أعلنت عن عدم تبنيها العقوبات الاوربية والأمريكية كالهند والصين وتركيا وايران، وفي ظل سعي روسيا التخلي عن التعامل بالدولار للتخلص من اثار العقوبات انطلقت روسيا الى تعزيز تعاونها مع هذه الدول، فمقابل انخفاض صادرات النفط الروسي الى اوروبا ازدادت صادرات روسيا الى الصين والهند وتركيا، اذ ارتفعت صادرات النفط الروسية الى الصين من 1,6 مليون برميل يوميا عام 2021 الى 2,3 مليون برميل يوميا عام 2023، وارتفعت صادرات النفط الى الهند من 0,1 مليون برميل يوميا عام 2021 الى 1,9 مليون برميل يوميا عام 2023 وارتفعت صادرات النفط الى تركيا من 0,2 مليون برميل يوميا عام 2021 الى 0,7 مليون برميل يوميا[1]. وبذلك استطاعت روسيا إيجاد بدائل عن أسواق الطاقة الاوربية وتخفيف الاثار السلبية للعقوبات واستمرار تدفق الطاقة الروسية الى الأسواق العالمية.

4- الشراكة الاستراتيجية مع الصين : تطورت الشراكة الصينية الروسية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي في ظل توافق الأهداف العليا لكلا الدولتين والسعي لكسر الهيمنة الامريكية وخلق عالم متعدد الأقطاب تمارس فيه الدولتان أدواراً فاعلة فيه، وفي ظل هذا التوجه تطورت افاق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتعد الشراكة الاقتصادية احد اهم صور الشراكة الثنائية، فروسيا تعد شريكاً تجارياً من بين اول عشر شركاء تجاريين للصين منذ بداية القرن الحالي وشهدت معدلات التبادل التجاري تزايداً فبعد ان كان التبادل التجاري يقدر بـ 29 مليار دولار عام 2005 وصل الى 88 مليار دولار عام 2012، وأصبحت الصين عقب ذلك اكبر شريك تجاري لروسيا لتحتل مكانة الاتحاد الأوربي الذي ظل الشريك التجاري الأول لروسيا قبل ذلك، وبعد فرض العقوبات على روسيا عام 2014 عملت الدولتان على تعزيز الشراكة الثنائية اذ عُقد مؤتمر أواخر عام 2014 تحت عنوان (روسيا والصين نحو نوعية جديدة من العلاقات الثنائية) وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات لتعزيز الشراكة الثنائية في المجال الاقتصادي وعلى اثر ذلك وصل حجم التبادل التجاري بينهما الى 130 مليار دولار عام 2019[2].

---

[1] المصدر السابق.

[2] مشاور صيفي، الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية بعد الحرب الباردة الواقع والافاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017، ص122. وكذلك ينظر: خالد هنية، على وقع الازمة: حدود التعاون الصيني مع روسيا وأوكرانيا، (المعهد المصري للدراسات ، القاهرة، 2022)، ص2.

لقد استطاعت روسيا تجاوز الاثار السلبية للعقوبات من خلال تعزيز افاق التعاون مع الصين الذي شهد تزايداً خلال عام 2023، فروسيا هي ثاني مورّد للغاز الى الصين عبر الانابيب والرابع للغاز المسال، وتحصل الصين على 60% من وارداتها عبر خط سيبريا1 الذي يبلغ طوله 3968 كم2 وبطاقة 38 مليار متر مكعب سنويا بالإضافة الى خط سيبيريا2 قيد الإنجاز الذي من المتوقع ان ينقل 50 مليار متر مكعب إضافي سنوياً، ففي النصف الأول من عام 2023 ازدادت واردات الصين من الغاز الروسي بنسبة (26,3%) يبلغ قيمتها (1,65 مليار دولار) وتجاوز حجم التجارة الثنائية 90 مليار دولار خلال المدة ذاتها بزيادة قدرها 20% مقارنة بالمدة ذاتها من عام 2022 وصدرت روسيا خلال النصف الأول من عام 2023 اكثر من مليوني برميل نفط يوميا –2,3 مليون برميل– وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 190 مليار دولار عام 2022 رغم العقوبات الغربية على روسيا، فروسيا تصدر المنتجات الزراعية والمعادن والتكنولوجيا العسكرية الى الصين بالمقابل تستورد من الصين السلع التكنولوجية وبعض السلع الاستهلاكية لسد احتياجاتها في ظل الحظر المفروض عليها، كما عملت الدولتان على جعل التعاملات المالية بالعملات المحلية بنسبة 80% لكسر هيمنة الدولار الأمريكي والالتفاف على العقوبات الامريكية[1]، كما انضمت روسيا الى النظام المالي الصيني بعد ان تم استبعاد مؤسساتها المالية من نظام المدفوعات الدولي (swift)[2].

5– توظيف الشراكات المتعددة الأطراف: لقد سعت روسيا منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي استعادة الدور الذي كان يمارسه الاتحاد السوفيتي السابق ومن اجل ذلك عملت على خلق فضاءات للتحرك إقليميا ودوليا وكان ذلك من خلال الحوارات المتعددة الأطراف مع دول جوارها الإقليمي –لاسيما جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي تعدها روسيا مجالا حيويا لها– وكذلك مع دول أخرى ابعد كالصين والهند وايران والبرازيل، وقد نجحت من خلال ذلك في إقامة شراكات ذات ابعاد سياسة واقتصادية واستراتيجية ومن بين اهم هذه الشراكات هي انشاء– بالتعاون مع الصين– تجمع شانغهاي الذي تحول الى منظمة شانغهاي مطلع القرن الحالي والذي يضم الى جانب روسيا والصين دول اسيا الوسطى ومن ثم انضمت اليهم كل من الهند وايران، كما أنشأت مع كل من الصين والهند والبرازيل تجمعا عرف حينها بـ (BRIC) ومن ثم انضمام جنوب افريقيا اليهم عام 2010 لصبح اسمه (BRICS) والذي يمثل شراكة استراتيجية ويتميز بوجود ابعاد اقتصادية لها

[1] تقرير اخباري منشور على موقع قناة روسيا اليوم على الانترنت من خلال الرابط :
https://2u.pw/biyM0HJH

[2] خالد هنية، مصدر سبق ذكره، ص2.

أهمية كبرى حيث تطمح دول التكتل الى خلق مؤسسات مالية تحل محل مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي) وإيجاد بديل عن الدولار كعملة عالمية للتداولات النقدية [1].

عملت روسيا بعد فرض العقوبات عليها الى استغلال هذه الشراكات لاسيما تكتل بريكس لكي يكون فضاء جديد تنطلق منه روسيا لكسر طوق العقوبات، فضلا عن جعل هذا التكتل بمثابة منتدى للدول الطامحة بممارسة أدوار اكبر لاسيما من دول الجنوب، وفي هذا الصدد اتفقت الدول الأعضاء في التكتل خلال الدورة الخامسة عشرة المنعقدة في جنوب افريقيا في شهر اب 2023 على فتح باب العضوية لدول جديدة وقررت قبول ست دول بدءاً من كانون الثاني 2024 وهي كل من (مصر، ايران، السعودية، الامارات، الارجنتين، اثيوبيا) ليصبح عدد الأعضاء في التكتل 11 دولة، فضلاً عن ان هناك دول أخرى ترغب بالانضمام الى التكتل هي (المغرب، نيجيريا، تايلاند، فيتنام، بنغلادش) وهذا ما يعني ان التكتل من الممكن ان يكون نادي لدول الجنوب تحت قيادة روسيا والصين، وفي ظل هذا الوضع فأن روسيا ستضمن وصولها الى أسواق عديدة وضمان صادرات الطاقة الروسية دون تأثير العقوبات لاسيما ان التكتل يضم الصين والهند اللتان تستهلكان لوحدهما نصف الإنتاج العالمي من الطاقة، كما ان التكتل يضم دولا تعد من بين اهم المنتجين للطاقة كالسعودية وايران والامارات وبالتالي زيادة التنسيق مع الدول المنتجة والتحكم في امن العرض وضمان الاستقرار بالأسعار –فضلا عن حوارها مع دول أوبك– كما ان التكتل يضمن لها الحصول على امدادات اللازمة من السلع والمستلزمات التي تم حظر تصديرها الى روسيا بموجب العقوبات[2] .

ان السياسات التي اتبعتها روسيا في مواجهة العقوبات الاقتصادية التي فُرضت اليها منذ عام 2014 ولغاية الوقت الحاضر أدت الى تخفيف اثار العقوبات واستطاع الاقتصاد الروسي الصمود ومواجهة هذه العقوبات التي كانت الغاية الأساسية منها هي انهاك الاقتصاد الروسي وجعل روسيا تعيش في عزلة دولية، وعلى الرغم من تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات وتراجع بعض مؤشراته الا ان السياسات المذكورة أعلاه تبين قدرة روسيا على إعادة ترتيب أوضاعها والتكيف مع الوضع التي خلقته العقوبات، اذ حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو عام 2023 بلغ (3,6%) متفوقا بذلك على الاقتصادات المتقدمة في العام ذاته كالاقتصاد الأمريكي

[1] للمزيد عن الموضوع ينظر: باسكال ريفو، البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة، (مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015)، ص170 ص174.

[2] عادل مهني، بريكس والاقتصاد العالمي.. الآمال والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 235، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2024)، ص103-ص104.

الذي بلغ معدل النمو فيه (2,5%) ومنطقة اليورو (0,4%) والاقتصاد الألماني (-0,3%)، كما أشارت توقعات صندوق النقد الدولي الى ان الاقتصاد الروسي سيحقق عام 2024 معدل نمو يقدر (3,2%) متفوقا بذلك على الاقتصاد الأمريكي (2,7%) ومنطقة اليورو (0,8%) والاقتصاد الألماني (0,2%)[1]، كما حافظ الدين الحكومي العام على مستوياته بالرغم من السياسات التي تم اعتمادها لتعويض لمواجهة اثار العقوبات والمتمثلة بتعويض الشركات الروسية التي شملتها العقوبات ومنحها تعويضات تمثلت بإعفاءات ضريبية ومنحها عقوداً جديدة لتعويض خسائرها، اذ بلغ الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (36,4%) لعام 2022 و (36,03%) لعام 2023 وتشير توقعات صندوق النقد الدولي الى انخفاضه في عام 2024 الى (35,8%) وهذا يؤشر على قدرة الاقتصاد الروسي في الصمود بمواجهة العقوبات[2].

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح مما تقد ان روسيا استطاعت بناء قاعدة اقتصادية تمثل الأساس لتحركاتها الخارجية ومواجهة أي سياسات خارجية لوحدات دولية أخرى تتقاطع مع مصالحها وأهدافها، فكانت بنية الاقتصاد الروسي التي جرى تأسيسها في المرحلة اللاحقة لمرحلة التحول والانتقال وتحديدا مع وصول فلاديمير بوتن الى الحكم هي الأساس في مواجهة العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا اثر تدخلها في أوكرانيا، اذ عملت الحكومة الروسية على إقرار سياسات داخلية وخارجية لمواجهة العقوبات التي كانت الغاية منها الاضرار بالاقتصاد الروسي وجعل روسيا تعيش في حالة (عزلة دولية) وبالتالي اضعاف قدرتها على مواصلة أدوارها الخارجية واولها هي ادارتها للازمة مع أوكرانيا سواء باستمرار العلميات العسكرية او غير ذلك.

كانت السياسات التي اعتمدتها روسيا لكسر منظومة العقوبات وتخفيف اثارها على المستوى الداخلي مثل تعويم العملة او ربطها بالذهب وإيجاد بدائل للسلع المستوردة خارجياً وتطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى

[1] تقرير افاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، منشور على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

[2] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=GGR_NGDP,&sy=2021&ey=2024&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

المستوى الخارجي مثل توفير بدائل لأسواقها الخارجية وتعزيز العلاقة مع بعض الشركاء هي الاليات التي استطاعت من خلال تجاوز صدمة العقوبات والتكيف مع الأوضاع الجديدة مع الاستمرار بنهجها وسلوكها الخارجي ولعل تحقيقها معدلات نمو اقتصادي يفوق ما حققته الدول الكبرى بعد عام من العقوبات يعزز ذلك ويعطي مؤشرات على نجاح تلك السياسات. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات :

1- ان الهيكل العام للاقتصاد الروسي الذي تم بناؤه في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي لاسيما منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم، عزز مقومات القوة الاقتصادية الروسية واعطى لروسيا القدرة على ممارسة أدوار إقليمية ودولية اكثر فاعلية.
2- استطاعت روسيا بفعل القاعدة الاقتصادية التي تمتلكها التكيف مع العقوبات الغربية المفروضة عليها ابان تدخلها في أوكرانيا، بل والتخفيف من اثارها بفعل بناءها الاقتصادي.
3- ان صياغة فلسفة اقتصادية تمثل الواقع الروسي جعل من الاقتصاد الروسي اقل تأثراً بالخارج لاسيما انها ادركت ذلك عقب الازمة المالية العالمية عام 2008، وهذا ما ساعدها على تحدي العقوبات التي فرضت على الاقتصاد الروسي وكسر الطوق الذي فرضته هذه العقوبات.
4- ان توفير البدائل واعتماد سياسة إحلال الواردات وتعويم العملة الروسية وفرض تسديد قيمة صادرات الطاقة الروسية بالعملة الروسية (الروبل) قلل من التأثير السلبي للعقوبات على الاقتصاد الروسي.
5- استطاعت روسيا توظيف شركاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في مواجهة العقوبات وكسر الطوق الذي فرضته على الاقتصاد الروسي من خلال إيجاد أسواق جديدة للصادرات الروسية وتوفير مصادر للواردات التي تحتاجها روسيا بدلا عن تلك التي توقفت بفعل العقوبات.

Conclusion:

It is clear from the above that Russia was able to build an economic base that represents the basis for its external movements and confront any foreign policies of other international units that intersect with its interests and goals. The structure of the Russian economy that was established in the stage following the stage of transformation and transition, specifically with the arrival of Vladimir Putin to power, was the basis for confronting the sanctions imposed by Western countries on Russia following its intervention in Ukraine. The Russian government worked to

adopt internal and external policies to confront the sanctions, the purpose of which was to harm the Russian economy and make Russia live in a state of (international isolation), thus weakening its ability to continue its external roles, the first of which is its management of the crisis with Ukraine, whether by continuing military operations or otherwise. The policies adopted by Russia to break the sanctions system and mitigate its effects domestically, such as floating the currency or linking it to gold, finding alternatives to imported goods abroad, and implementing an import substitution policy, and externally, such as providing alternatives to its foreign markets and strengthening relations with some partners, are the mechanisms that enabled it to overcome the shock of sanctions and adapt to new conditions while continuing its approach and external behavior. Perhaps achieving economic growth rates that exceed those achieved by major countries after a year of sanctions reinforces this and gives indications of the success of those policies. The research reached a set of conclusions:

1- The general structure of the Russian economy, which was built under the policy of economic reform, especially since President Vladimir Putin came to power, strengthened the components of Russian economic power and gave Russia the ability to play more effective regional and international roles.

2- Russia was able, due to the economic base it possesses, to adapt to the Western sanctions imposed on it during its intervention in Ukraine, and even mitigate their effects due to its economic structure.

3- Formulating an economic philosophy that represents the Russian reality made the Russian economy less affected by the outside, especially since it realized this after the global financial crisis in 2008, and this helped it challenge the sanctions imposed on the Russian economy and break the siege imposed by these sanctions.

4- Providing alternatives and adopting an import substitution policy, floating the Russian currency, and imposing payment of the value of Russian energy exports in the Russian currency (ruble) reduced the negative impact of sanctions on the Russian economy.

5- Russia was able to employ its bilateral and multilateral companies to confront the sanctions and break the siege imposed on the Russian economy by finding new markets for Russian exports and providing sources of imports that Russia needs instead of those that stopped due to the sanctions.

المصادر:

أولا : الكتب

1- سورنسن، يورغ ، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2020).

2-ناي ، جوزيف أس ، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006).

3-دوغين، الكسندر، النظرية السياسية الرابعة : روسيا والأفكار السياسية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مازن محمد ، (دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2023).

4-ريفو ، باسكال ، البريكس : القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة،(مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015).

5-عاطف، احمد، الحرب الروسية الأوكرانية : عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2023).

ثانيا : البحوث والدوريات

1- بكلموفيتش، اوليغ، عاصفة مثالية: فرص مشروطة لتعافي روسيا من ازمتها الاقتصادية، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد 16، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2016).

2- الشيخ، نورهان ، الاستراتيجية الصامتة.. ركائز القوة الذكية في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، ملحق تحولات استراتيجية، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2018).

3- خلوفي ،سفيان ، اثر العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي في ظل الغزو الروسي لاوكرانيا 2022، مجلة الاقتصاد والعولمة، العدد1 ، (جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2023).

4- أبو النور ،محمد فراج ، محرك المواجهة مع الغرب: قدرات واعباء الاقتصاد الروسي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 219، ملحق تحولات استراتيجية، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 2020).

5- الدويك، عبد الغفار عفيفي ، دبلوماسية السلام والتكنولوجيا الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، ملحق تحولات استراتيجية، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020).

6- عبة جي، نورا ، مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي : المؤشرات والابعاد، سلسلة دراسات سياسية ، (المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2021).

7- الرشيدي ،هالة احمد ، تأثير العقوبات الأحادية في منظومة جزاءات الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022).

8- صيوان، هيثم كريم ، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العددان 35-36، (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017).

9- لامه، اشرف علي محمد ، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 3، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة بني وليد، 2023).

10- قمحه، احمد ناجي ، الازمة الأوكرانية: صدام الارادات.. مخاض نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022).

11- كمال ،محمد ، مراجعات من ازمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022).

12- علي ، مغاوري شلبي ، العولمة بعد حرب أوكرانيا وحتمية تغيير نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022).

13- عبة جي، نورا ، الاستراتيجيات الطاقوية في العلاقات الروسية– الاوربية، (المعهد المصري للدراسات، القاهرة،2022).

14- مهني، عادل ، بريكس والاقتصاد العالمي.. الآمال والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 235، (مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2024).

15- هنية، خالد، على وقع الازمة: حدود التعاون الصيني مع روسيا وأوكرانيا، (المعهد المصري للدراسات، 2022).

ثالثا : الرسائل و الاطاريح الجامعية

1- صيفي ،مشاور ، الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية بعد الحرب الباردة الواقع والافاق، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017).

رابعا : الانترنت

1- موقع البنك الدولي عل الانترنت من خلال الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=RU&most_recent_year_desc=true

2- ماهي أسباب انتعاش الناتج الصناعي الروسي؟، مقال منشور على الانترنت من خلال الرابط :
https://2u.pw/72cS1jOn

3- احمد سلطان، لماذا يتعثر حظر استيراد النفط والغاز الروسي على الأسواق الاوربية حتى الان؟، مقال منشور على موقع مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية من خلال الرابطhttps://www.siyassa.org.eg/News/18268.aspx :

4- مصطفى شلش، فاعلية العقوبات الاوربية على روسيا، مقال منشور على موقع مركز الدراسات العربية الاوراسية، من خلال الرابط/https://eurasiaar.org/the-effectiveness-of-european-sanctions-on-russia :

5- بسنت جمال، إدارة البدائل : كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيا بالرغم من عقوبات الغرب؟، مقال منشور على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة من خلال الرابط https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315 :

6- تقرير منشور على موقع قناة روسيا اليوم على الانترنت من خلال الرابط:
https://2u.pw/biyM0HJH

7- تقرير افاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، منشور على الانترنت من خلال الرابط :

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

8- موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط :
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=GGR_NGDP,&sy=2021&ey=2024&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

Reference:

First: Books

1-Wolf, Charles, Thomas lang, russias economy: sings of progress and retreat on the transitionel road, (national deffence research insititute, 2006).

2- Atef, Ahmed, The Russian-Ukrainian War: The Return of Major Conflicts Between International Powers, (Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, 2023).

3- Akaha, Tsuneo, politics and rconomics in the Russian far east, (taylor and francis library, London, 2002).

4- Sorensen, Jörg, Rethinking the New International Order, translated by Osama Al-Ghazouli, (National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2020).

5- Nye, Joseph S, The Future of Power, translated by Ahmed Abdel Hamid Nafeh, (National Center for Translation, Cairo, 2006).

6- Dugin, Alexander, The Fourth Political Theory: Russia and Political Ideas in the Twenty-First Century, translated by Mazen Muhammad, (Adnan House and Library, Baghdad, 2023).

7- Rivo, Pascal, BRICS: Economic Powers in the Twenty-First Century, translated by Tony Saadeh, (Arab Thought Foundation, Beirut, 2015).

Second: Research and Periodicals

1- Baklimovich, Oleg, A Perfect Storm: Conditional Opportunities for Russia to Recover from its Economic Crisis, Event Trends Magazine, Issue 16, (Future Center for Advanced Research and Studies, 2016).

2- Sheikh, Nourhan, The Silent Strategy.. Pillars of Smart Power in Russian Foreign Policy, International Politics Magazine, Issue 212, Strategic Transformations Supplement, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2018).

3- Khaloufi, Sofiane, The Impact of Western Sanctions on the Russian Economy in Light of the Russian Invasion of Ukraine 2022, Economics and Globalization Magazine, Issue 1, (Zian Ashour University, Algeria, 2023).

4- Abu Al-Nour, Muhammad Farag, The Engine of Confrontation with the West: Capabilities and Burdens of the Russian Economy, International Politics Magazine, Issue 219, Strategic Transformations Supplement, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2020).

5- Al-Duwaik, Abdel Ghaffar Afifi, Peace Diplomacy and Russian Technology, International Politics Magazine, Issue 219, Strategic Transformations Supplement, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2020).

6- Aba Ji, Nora, The Position of Oil and Gas in the Russian Economy: Indicators and Dimensions, Political Studies Series, (Egyptian Institute for Studies, Cairo, 2021).

7- Al-Rashidi, Hala Ahmed, The Impact of Unilateral Sanctions on the United Nations Sanctions System, International Politics Magazine, Issue 229, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2022).

8- Saiwan, Haitham Karim, The Russian Federation and Western Economic Sanctions: Implications and Future Visions, Political and International Magazine, Issues 35-36, (Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017).

9- Lamah, Ashraf Ali Muhammad, Economic Sanctions in US Foreign Policy, African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences, Issue 3, (Faculty of Economics and Political Science, Bani Walid University, 2023).

10- Qamha, Ahmed Naji, The Ukrainian Crisis: A Clash of Wills.. The Birth of a New World Order, International Politics Magazine, Issue 228, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2022).
11- Kamal, Muhammad, Reviews of the Ukraine Crisis, International Politics Magazine, Issue 228, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2022).
12- Ali, Maghawry Shalaby, Globalization after the Ukraine War and the Inevitability of Changing the Pattern of Integration into the Global Economy, International Politics Magazine, Issue 229, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2022).
13- Aba Ji, Nora, Energy Strategies in Russian-European Relations, (Egyptian Institute for Studies, Cairo, 2022).
14- Al-Rashidi, Hala Ahmed, The Impact of Unilateral Sanctions on the UN Sanctions System, International Politics Magazine, Issue 229, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2022).
15- Mahni, Adel, BRICS and the Global Economy.. Hopes and Challenges, International Politics Magazine, Issue 235, (Al-Ahram Foundation for Strategic Studies, Cairo, 2024).
16- Haniya, Khaled, In the Wake of the Crisis: The Limits of Chinese Cooperation with Russia and Ukraine, (Egyptian Institute for Studies, 2022).

Third: University theses and dissertations

1- Saifi, Consultant, The Russian-Chinese strategic partnership after the Cold War, reality and prospects, PhD thesis, (Faculty of Political Science, University of Algiers, 2017).

Fourth: The Internet

1- The World Bank website through the link: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=RU&most_recent_year_desc=true

2- What are the reasons for the recovery of Russian industrial production?, an article published online through the link: https://2u.pw/72cS1jOn

3- Ahmed Sultan, Why is the ban on importing Russian oil and gas faltering in European markets so far?, an article published on the website of the Al-Ahram Foundation for Strategic Studies through the link: https://www.siyassa.org.eg/News/18268.aspx

4- Mustafa Shalash, The effectiveness of European sanctions on Russia, an article published on the website of the Center for Arab Eurasian Studies, through the link: https://eurasiaar.org/the-effectiveness-of-european-sanctions-on-russia

5- Basant Gamal, Managing Alternatives: How do the Russian and Chinese economies grow positively despite Western sanctions?, an article published on the website of the Future Center for Research and Studies Advanced through Link: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315

6- A report published on the Russia Today website through the link: https://2u.pw/biyM0HJH

7- World Economic Outlook Report, International Monetary Fund, published online through the link: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

8- The International Monetary Fund website through the link: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October/weo-report?c=922,&s=GGR_NGDP,&sy=2021&ey=2024&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

9- Glenn, Caileigh, Can You Sanctions-Proof a Government?, Article published online through the link : https://www.lawfaremedia.org/article/can-you-sanctions-proof-a-government.

10- EU sanctions against Russia ,Published on the European Union website through the link: https://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/restrictive-measures-against-russia-over-ukraine/#sanctions.

11- FACT SHEET: United States, G7 and EU Impose Severe and Immediate Costs on Russia, Published on the White House website through the link:https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/04/06/fact-sheet-united-states-g7-and-eu-impose-severe-and-immediate-costs-on-russia.

12- FACT SHEET: On One Year Anniversary of Russia's Invasion of Ukraine, Biden Administration Announces Actions to Support Ukraine and Hold Russia Accountable, Published on the White House website through the link: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/02/24/fact-sheet-on-one-year-anniversary-of-russias-invasion-of-ukraine-biden-administration-announces-actions-to-support-ukraine-and-hold-russia-accountable.

13- G7 Leaders' Statement on Ukraine, Published on the White House website through the link: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/05/19/g7-leaders-statement-on-ukraine.

14- Ukraine, Russia, and the Minsk agreements: A post-mortem, Through the following link : https://ecfr.eu/article/ukraine-russia-and-the-minsk-agreements-a-post-mortem/